

وإننا نعتقد بأن تطبيق السياسة التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية اليوم ينبغي أن تؤدي إلى تحسين أحوال المعيشة للسكان في غزة، وسنواصل دفع عجلة تلك الجهود. وإننا نحث كل الراغبين في توصيل سلع إلى غزة أن يفعلوا ذلك من خلال القنوات القائمة بالفعل كي يتسنى تفتيش ونقل شحناتهم إلى غزة عبر المعابر البرية. وليس هناك داع للمواجهات غير الضرورية؛ وإننا ندعو كل الأطراف إلى التصرف بأسلوب يتسم بالمسؤولية في تلبية احتياجات سكان غزة.

وثيقة رقم 153 :

مقابلة مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني محمد أبو طير حول
الإبعاد، والتهجير¹⁵³

20 حزيران / يونيو 2010

أجرى المقابلة المركز الفلسطيني للإعلام، القدس المحتلة

س: النائب محمد أبو طير.. كيف تنظرون إلى القرار الصهيوني القاضي بترحيلكم واقتلاعكم من مدينة القدس المحتلة؟

ج: نشكركم أحي على اهتمامكم بهذه القضية، ثم إننا نعتقد أن هذا القرار إجراء تعسفي احتلالي ظالم، وهذا احتلال مقيت يمارس ممارسات غير شرعية واستتصالية بحق أهلنا في مدينة القدس، وصدنا نحن النواب المنتخبين من قبل أبنائنا، ومن ثم الاحتلال لا يريد لأي صوت قوي أن يكون موجوداً في مدينة القدس المحتلة؛ فهجمتهم على مدينة القدس ليست هجمة جديدة، إنما هي هجمة قديمة ومستمرة منذ عقود متواصلة؛ فالاحتلال والمخابرات "الإسرائيلية" قالوا لنا بالحرف الواحد: (نحن لنا 40 سنة نشغل على القدس وعلى شباب القدس، وكل المدينة الآن خاضعة للقانون "الإسرائيلي")، ومن ثم نقول إن هذا القرار عملية تفريغ للمدينة المحتلة من سكانها الأصليين، ومن أجل إخراس كل صوت في القدس.

ودعني أقول لك إن الاحتلال فوجئ بنتيجة الانتخابات التشريعية التي فزنا بها عام 2006م؛ لأنه حاول إسقاط شباب القدس في المخدرات على مدار سنوات، ولسان حالهم يقول: كيف خرج هؤلاء الذين يدافعون عن هذه المدينة؟! وأين كان انتماء هؤلاء؟! ومن ثم أخي الاحتلال يمارس العريضة الواضحة وفي عتو يمارس الظلم بحقنا في القدس المحتلة.

ونحن نؤكد أن هذا القرار اتخذ على أعلى مستوى سياسي في المؤسسة "الإسرائيلية"، ونحن نرفض بشكل قاطع كافة القرارات المتخذة بحقنا، سواء كانت من المحكمة أو من أي جهاز "إسرائيلي" آخر.

س: الشيخ النائب.. كيف يمكن تفسير القرار الصهيوني من الناحية القانونية؟

ج: نحن نقول إنه لا يوجد قانون بهذا الشكل التعسفي، يسمح باستئصال الإنسان من أرضه على خلفية سياسية، هذه ظاهرة خطيرة جداً، ولا يوجد أي عمق قانوني بهذا الشأن، ولا يوجد قانون يخص هذا القرار الاحتلالي.



س: ماذا يهدف الاحتلال من وراء هذا القرار؟

ج: الاحتلال يهدف من وراء ذلك إلى تفرغ مدينة القدس من سكانها المقدسين الأصليين، ويهدف إلى إخراس كل صوت قوي في المدينة المحتلة التي تتعرض لممارسات ظالمة وتهويدية، ويهدف أيضاً إلى الاستيلاء على كل شيء فيها؛ حتى لا يكون في المدينة من يقف في وجهه ويقول له: لا. ونحیی أهل سلوان الذين وقفوا وقفة جادة تجاه هذا القرار؛ حيث واجههم الاحتلال بالاعتقالات لإخراس صوتهم، ولكنه سيفشل بإذن الله عز وجل.

والاحتلال يحاول إبعادنا من المدينة ليمارس سياساته ضد الوجود العربي والإسلامي في المدينة، ومن ثم إبعادنا عن التغييرات الجذرية الحاصلة في مدينة القدس؛ حتى لا نقوم بفضح المؤامرات التي يرتكبها الاحتلال، ونحن نعتقد أن سلطات الاحتلال جادة في عملية ترحيلنا عن القدس.

س: أنتم والجماهير الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة.. كيف ستواجهون هذا القرار؟ وهل ستنجح؟

ج: نحن نواب القدس المنتخبين تم تعييننا في سجون الاحتلال بشكل متعمد، وأهلنا في مدينة القدس المحتلة لم يقصروا في هذا المجال، ولعل الوثيقة المقدسية التي صدرت مؤخراً خير دليل على وقوف أهلنا في القدس معنا في وجه ممارسات الاحتلال غير الشرعية؛ حيث أعلن يوم الجمعة الماضية إطلاق هذه الوثيقة "وثيقة الرباط المقدسية" من أجل الدفاع عن المدينة والتضامن معنا نحن النواب والوزير أبو عرفة؛ فعشائر ووجهاء القدس أعلنوا عن هذه الوثيقة التي استنكروا من خلالها ما تقوم به سلطات الاحتلال من ممارسات تهويدية بحق المدينة، والتي كان آخرها تسليم قرارات سحب حق المواطنة والإبعاد عن مدينة القدس لنا نحن نواب القدس المنتخبين. ونحن ومعنا أهلنا في القدس سواصل تصدينا لهذا القرار الجائر والظالم، وسنقف يداً واحدة في وجهه بإذن الله تعالى.

س: هل ترون أن هناك تقصيراً من قبل سلطة رام الله في هذه القضية التي تستهدف مدينة القدس والمقدسين؟

ج: أخي.. أنا أرى أن هناك تقصيراً شديداً من قبل سلطة رام الله، وأنا أنهم محمود عباس بالتقصير في هذه القضية الخطيرة؛ فمثلاً قبل اعتقالنا من قبل سلطات الاحتلال كان باستطاعة محمود عباس وسلطة رام الله توصيل رسالة إلى الاحتلال أن يقول لهم أفرجوا عن النواب الذين انتخبهم الشعب الفلسطيني؛ لكونهم منتخبين وشرعيين ولهم حصانة برلمانية، ولكن للأسف الشديد سلطة رام الله لم تتحرك في هذه القضية؛ فمن خلال لقاءات محمود عباس - على سبيل المثال - مع ميتشل كان بإمكانه وضع النقاط على الحروف ووضعهم في صورة أن القدس تتعرض للتفريغ والترحيل، وأن يطالبهم بموقف حازم تجاه هذا القرار، ولكن للأسف، هم (السلطة وعباس) لم يتحركوا قط بخصوص هذه القضية.

س: ما مطالباتكم من البرلمانات العربية والدولية والمنظمات الحقوقية الدولية بشأن القرار الصهيوني الذي يستهدفكم مباشرة؟

ج: نحن نطالب كل أحرار العالم ونطالب البرلمانيين والبرلمانات والمنظمات الحقوقية بالتحرك الجاد والفاعل والفوري تجاه هذا القرار، ونحن نقول إن الخيار الديمقراطي هنا أفرز هذه النتائج التشريعية، ومن ثم يتوجب على الجميع أن يقف معنا بصفتنا أعضاء منتخبين، وإلا فعليهم أن يعيدوا حساباتهم وأن يراجعوا أمورهم بهذا الخصوص، ويجب أن يتضامنوا معنا من أجل مواجهة هذا القرار الاحتلالي الظالم، وأن يضعوا حدًا لهذا الاحتلال المجرم.

ووجهنا وسنوجه برقيات وكتبًا إلى وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية؛ بما فيها هيئة الأمم المتحدة؛ لاطلاعها جميعاً على حجم الإجرام الذي تمارسه سلطات الاحتلال في مدينة القدس.

س: ما رسالتكم إلى الاحتلال الصهيوني الذي غيبكم في سجونهم والآن يريد ترحيلكم واقتلاعكم من القدس المحتلة؟

ج: قضينا سنوات طويلة في سجون الاحتلال من أجل قضيتنا العادلة، ولن نتراجع عن هذه الرسالة السامية أبداً مهما فعل الاحتلال، وعلى الاحتلال أن يراجع حساباته الفاشلة، وسنبقى نحن نواب القدس متمسكين بحقوقنا المشروعة، وسنظل متمترسين خلف مطالبنا وحقوق مدينتنا المحتلة. ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الممارسات "الإسرائيلية" الظالمة التي تستهدف مدينتنا المقدسة.

وثيقة رقم 154 :

بيان المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية حول البضائع
المدنية المسموح دخولها إلى قطاع غزة¹⁵⁴

(الأقواس المستننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد
المصدر الأصلي، أي وزارة الخارجية الإسرائيلية)

20 حزيران/ يونيو 2010

في أعقاب جلسة المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية التي عُقدت اليوم أدي رئيس دائرة الإعلام التابعة لديوان رئاسة الوزراء بالبيان الآتي:

إن سياسة إسرائيل تنص على حماية مواطنيها من الإرهاب وعمليات إطلاق القذائف الصاروخية وغير ذلك من الممارسات المعادية انطلاقاً من قطاع غزة. ومنعاً لإدخال الأسلحة والوسائل الداعمة للقتال إلى غزة وفي الوقت ذاته توسيعاً لرقعة البضائع المدنية المسموح بدخولها القطاع فقد قررت إسرائيل الإقدام فوراً على الخطوات التالية:

1. نشر قائمة بالمعدات والمواد المحظور إدخالها إلى غزة بحيث لا تشمل هذه القائمة إلا الأسلحة والوسائل الداعمة للقتال ومواد تعود مشكلتها إلى ازدواجية استخدامها [أي قابليتها للاستخدام المدني والعسكري على السواء]. أما بالنسبة لأي صنف آخر من المواد أو المعدات لا يرد في القائمة المشار إليها - فيُسمح بإدخاله إلى غزة.

